

الدامور في حلقة "بموضوعية" ؟

بعد الحلقة التلفزيونية مساء الإثنين الواقع فيه 26 تشرين الثاني 2012، وهي حلقة خُصِّصَت للبحث في تملُّك الأجانب لأراضٍ في بلدة الدامور، ازداد الغموض حول هذه المسألة وتضاعفت الشكوك بوجود صفقات مشبوهة تغيّر عبر الرشوة والمال النفطيّ وجه هذه البلدة. إذ اكتفى المضيف بمقدمة أشار فيها إلى إمكان تهجير جديد للداموريين عبر مشاريع سكنية يملكها الغريب بدون إشارة لهوية بلدة الدامور ولذاكرتها الجماعية اللتين تشكّلان الخلفية المركزية لطرح موضوع تملُّك الأجانب للأراضي الدامورية. لذا، بدى معدّ البرنامج وكأنّه يجهل تاريخ هذه البلدة والإطار العام الذي تعيش فيه. كذلك، لم تشكّل غالبية أسئلته التي طرحها على ضيفيه الداموريين سوى إطار سطحيّ لمعالجة موضوع حسّاس كهذا، ناهيك عن الأجوبة. فظهرت الحلقة ضعيفة، وسريعة الإعداد ولا تقترب من الموضوعية بشيء. إذ اهتمّ رئيس البلدية بمحاولة رفع المسؤولية عنه وعن المجلس البلديّ في ما حصل، بدون عرض لرؤية استراتيجية تهدف إلى إعادة أبناء الدامور إلى بلدتهم للحفاظ عليها وعلى هويتها، وإلى إنمائها وتقدمها اقتصادياً. وهي أمور كانت كفيلة بتحسين الدامور وأبنائها بوجه الإغراءات المالية.

كذلك، عرض الفريق المعارض لوثائق تبين برأيه حقيقة المسألة، وتأخذ طابع الرشوة مشدداً على لا سياسية الحركة المعارضة، غير أنّ هذه الوثائق لم تُدرَس بشكل كاف ولم تُعْطَ حقّها في التحليل والدلالة. كما أنّ الوقت المعطى له لم يكن مناسباً لطرح ما يريد من أمور. ورغم تعبيره عن خوف عدد معيّن من الداموريين من الرجوع إلى البلدة في ظلّ قيام مشاريع مماثلة على أرض بلدتهم، وطالب بالعمل على إرجاع من لم يرجع من أبناء الدامور إليها، لكنّه لم يقدّم الآخر بطرح استراتيجية أو خطة تستكمل العودة. كما تبين إنّ المعارضة تعمل بشكل إفراديّ بدون بنية تنظيمية جماعية، علماً بأنّ العمل الجماعيّ المنظم يكون أكثر فعالية من الفعل الفرديّ.

من ناحية ثالثة، لم تكن المداخلات التي حصلت عبر الهاتف على مستوى الحدث، إذ لم تحمل أيّ تحليل علميّ رصين بل اكتفت إمّا بالتشهير الشخصي المرفوض شكلاً ومضموناً، وإمّا بدفاع واهن عن واقع جليّ الوضوح من خلال الوثائق. حتى ضيفي الحلقة غير الداموريين ظهروا غير معنيين بالموضوع مباشرة رغم أنّ أحدهما طرح استراتيجية وطنية تعالج مسألة الهجمة الخليجية على أراضي المسيحيين في لبنان.

ضمن هذا السياق، وخصوصاً في ما يتعلّق بما نشر وينشر على صفحات التواصل الاجتماعيّ، يُطرح الأمر وكأنّه خوف من الآخر ورفض له؛ الأمر الذي قد يشير بقوة إلى إمكان انعزال وتفوق يطالب بهما أبناء الدامور. في الحقيقة، لا يدلّ تاريخ هذه البلدة المارونية وسلوك أبنائها القديم منه والحديث والمعاصر سوى على انفتاح على الآخر، وعلى تفاعل وانصهار معه. فلماذا إذن يطرح الأمر بطريقة طائفية مقبلة نالت منا في الأمس القريب؟ هنا، أسارع إلى القول أنّني أتفهم الهواجس ومشاعر الخوف والإحساس بالغبن، التي لا يجب أن تكون ذريعة لإظهار الداموريين بوجه طائفيّ بغيبض هم بعيدين عنه كلّ البعد.

إلى ذلك، لم يكن لأبناء الدامور أن يتواجدوا في موقف مماثل لو لم يواجهوا إهمال مسؤولي الكنيسة لعودتهم، وإحجامهم عن المساعدة المباشرة لتحقيقها؛ وقد ظهر هذا الأمر جلياً من كلام أحد المسؤولين في الرابطة المارونيّة، التي تسعى مشكورة لإعادة شراء ما تمّ بيعه. غير أنّه بعد أحداث أليمة كتلك التي مرّ بها لبنان وما نتج عنها من تهجير متبادل، كان حريّاً بالكنيسة أن تضع خطة طوارئ لإعادة المهجّرين المسيحيين إلى بلداتهم وقراهم، وهو أمر لم يحصل مطلقاً، إذ اكتفي بالدعم المعنوي وبالعودة إلى العودة وعدم بيع الأراضي والتشبّث بها.

في الخلاصة، من البديهيّ أن يكون جميع المعنّيين بالأمر مطالبين اليوم بأجوبة واضحة لإزالة ما علق في أذهان الداموريين من بلبلة أثارها الحلقة التلفزيونيّة المنوّه عنها؛ أجوبة على أسئلة تتعلّق بمصير بلدة عانت من التهجير والحرمان والإهمال طويلاً. نعم، من حقّنا اليوم أن نكون على بينة ممّا حصل من حولنا وفي بلدتنا ويطال مصيرنا ومصير أبنائنا. أجل، نريد أجوبة كان من المفترض أن نحصل عليها لو كانت الشفافية هي عنوان العمل الجماعيّ في البلدة. عليه، أقترح تشكيل لجنة من أبناء الدامور المشهود لهم بالعلم والدراية والصدق ومحبة الدامور، تكون مهمّتها الاستماع إلى الفريقين والنظر في ما يملكان من وثائق لتبيان حقيقة ما يجري.

في 2 كانون الأول 2012

د. إميل مارون